

السياسة العامة ودور تشكيلات منظمات المجتمع المدني في صنعها (دراسة نظرية)

Public Policy and the Role of Civil Society Organization Formations in Making it (Theoretical Study)

م.م. ندى أحمد موسى: أستاذ مساعد، جامعة بابل، كلية طب حمورابي.

م.م. أيمن رزاق هادي: أستاذ مساعد، جامعة الكوفة، كلية التربية الأساسية.

م.م. أحمد دعيس حسين: أستاذ مساعد، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.

Assist. Lect. Nada Ahmed Musa: University of Babylon, Hammurabi, Faculty of Medicine. Email: nadia.ahmed@uobabylon.edu

Assist. Lect. Ayman Razak Hadi: University of Kufa, Faculty of Basic Education. Email: aymenr.alfatlawi@uokufa.edu.iq

Assist. Lect. Ahmed Dais Hussein: University of Kufa, Faculty of Administration and Economics. Email: Ahmedd.alselawi@uokufa.edu.iq

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i1.1318>

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وصنع السياسات العامة، وللقيام بذلك لابد أولاً من تحديد مفهومي السياسة العامة ومنظمات المجتمع المدني، فالسياسات العامة هي الأفكار الخاصة التي تتحول إلى مقترحات من خلال مشاركة عدد كبير من الأفراد، وإذا ما تبنت السلطات هذه الأفكار فهي في صالح السياسة العامة؛ لأن منظمات المجتمع المدني هي مجموعات من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، من أجل تحقيق مصالح أعضائها، وتشمل هذه المنظمات الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية والنوادي، أي كل ما هو غير حكومي. ويسمح لنا تعريف هذا المفهوم بالتعرف على طبيعة العلاقة الناشئة بين منظمات المجتمع المدني وعملية صنع السياسات العامة، وما طرأ عليها من تغيرات دائمة. وإن تحديد هذه المفاهيم يمهد الطريق لفهم العلاقة الديناميكية والمتغيرة بين منظمات المجتمع المدني وعملية صنع السياسات العامة. هذه العلاقة ليست ثابتة؛ بل تتطور باستمرار بفعل أدوات متعددة مثل تعبئة الرأي العام، التأثير على الأحزاب السياسية، توفير المعلومات، الدعم الانتخابي، الاحتجاجات والإضرابات، التظاهر والاعتصام، واللجوء إلى المحاكم. بناءً على ذلك، يتضح أن منظمات المجتمع المدني تملك دوراً حيوياً في تشكيل وإنجاح السياسة العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، منظمات المجتمع المدني، العمل التطوعي.

Abstract:

This study aimed to clarify the relationship between civil society organizations and policy-making, and to do so, it is first necessary to define policy concepts and civil society organizations. Public policies are private ideas that are transformed into proposals through the participation of a large number of Individuals. If the authorities adopt these Ideas, they are in the interest of public policy; Becausee civil society organizations are groups of free voluntary organizations that fill the public sphere between the family and the State. In the interests of their members, they include associations, trade unions, political parties and clubs, that is everything not governmental. The definition of this concept allows us to learn about the nature of the emerging relationship between civil society organizations and the policy-making process, and the lasting changes that have taken place. Defining these concepts paves the way for understanding the dynamic and changing relationship between civil society organizations and the policy-making process. This relationship is not constant; They are constantly evolved by multiple instruments such as mobilizing public opinion, influencing political parties, providing information, electoral support, protests and strikes, demonstrating and picket, and resorting to the courts. Accordingly, it is clear that civil society organizations play a vital role in shaping and making public policy work.

Keywords: Public Policy, civil society organizations, voluntary work.

المقدمة:

لقد ازدادت أهمية دراسة منظمات المجتمع المدني مع تبلور العلاقات الضرورية بين منظمات المجتمع المدني وعملية صنع السياسات العامة، ومع الجهود الفكرية المبذولة في التنظير لهذه العلاقات، ومع تزايد الصراعات التي ظهرت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بتطور العلاقات الجديدة بين المنظمات المدنية ونظام عمل السياسات العامة، تزداد نتيجة لذلك.

مشكلة الدراسة:

تزايدت أهمية المنظمات غير الحكومية في العصر الحديث نتيجة لتراجع دور الدولة وتراجع اهتمام السلطات بالقضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع، مما أدى إلى اتساع دور منظمات المجتمع المدني للاستجابة لمطالب العديد من شرائح المجتمع وتنبيه الحكومات إلى ضرورة الاهتمام بمشكلاته وقضاياها. وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر نشاطاً في مجال السياسات العامة.

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما دور صناعة الخطط العامة في منظمات المجتمع المدني؟
- ما أهم أهداف السياسة العامة؟
- ما أساليب تأثير منظمات المجتمع المدني في صناعة الاستراتيجيات الوطنية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ونظام صنع السياسات العامة، إلا أن هذا التوضيح يتطلب أولاً تعريف مفهوم كل منهما، وهو ما يمكن أن يوضح ويكشف بعد ذلك عن طبيعة العلاقة الناشئة بينهما.

البحث الأول: تعيين المفاهيم

أولاً: مفهوم السياسة العامة وأهم أهدافها

هناك تعريفات عديدة لمصطلح السياسة العامة في أدبيات العلوم السياسية.

ويعرّف جيمس أندروز السياسة العامة بأنها: برنامج عمل هادف، إما عن طريق الأداء الفردي أو الجماعي، لمعالجة مشكلة أو مواجهة مشكلة أو موضوع معين (اندرسون: 1999، 15).

فالسياسة العامة هي فكرة خاصة تصيح مقترحاً من خلال مشاركة عدد كبير من الأفراد، وعندما يتم تبني هذه المقترحات من قبل السلطات الحكومية تصبح سياسة عامة، حيث تكون أفكار مقترحات السياسة العامة (حمادة: 1993، 107).

كما يمكن تعريف السياسة العامة بأنها (قرار دائم يتسم بثبات الإجراء الذي يترتب عليه، ويمثل آراء من يتخذون القرار والملتزمين به)، ويتضح من هذا التعريف أن السياسة العامة تتسم بالخصائص التالية (عبد القوي، 1989: 45-46):

أ- أنها قرار تتخذه الحكومة، وهو ينطوي على اختيار طريقة معينة من بين طرق بديلة لتحقيق هدف منشود.

ب- يتسم قرارها بالثبات، أي أنه دائم أو لا يتغير نسبياً ما لم تتغير السياسة العامة.
ت- تطبيق السياسة العامة شامل والمجتمع الذي تخدمه هذه السياسة يطبق على جميع أفرادها بالتساوي.

ث- السياسة العامة توضع بالتشاور مع جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ومن ينطبق عليهم القرار، أو على الأقل تعبر عن آراء هؤلاء جميعاً.
ج- السياسة العامة عملية ديناميكية تتطور وتتغير باستمرار.

والهدف من السياسة العامة هو تحقيق المصلحة العامة، والمصلحة هنا لها معنى واسع لأنها لا تشمل المصالح المادية فقط بل تشمل أيضاً الأفكار والمبادئ والقيم الأخلاقية، والعلاقة بين المصلحة العامة والسياسة العامة هي أن مهمة الحكومة يجب أن تكون دائماً خدمة وحماية المصلحة العامة أو الصالح العام، وهي علاقة اعتماد متبادل قائمة على الواقع (العزاوي، 2001: 24).

وعلى الرغم من وجود تفاوت بين الدول في كثير من التفاصيل، إلا أنه يمكن استخلاص إطار عام للمراحل التي تعتبر منهجية لصياغة السياسة العامة والتي تتضمن المراحل الرئيسية التالية (عبد القوي، مصدر سابق: 99. 100):

1- تحديد المشكلة العامة، أي الاعتراف بوجود مشكلة تواجه المجتمع وحاجة الحكومة إلى حلها والافتتاح بضرورة التدخل.

2- إثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة العامة ووضعها على جدول أعمال الحكومة.

3- وضع مقترحات السياسة العامة لمواجهة المشكلة وحلها، وإقرار البديل المختار كسياسة عامة.

4- وضع مقترح السياسة العامة: أي مقترح السياسة العامة الذي يستند إلى مجموعة من البدائل، أي أن يصدر الحل الذي تقرره الحكومة في شكل قانون أو قرار رسمي.

5- تمويل السياسة العامة: أي أن توفر الحكومة الأموال اللازمة لتنفيذ السياسة العامة.
6- مرحلة تنفيذ السياسة العامة: تتحمل السلطة الإدارية المسؤولية الرئيسية عن القيام بما يلزم لتحقيق أهدافها.

7- مرحلة تطبيق السياسة العامة: السلطة الإدارية هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة.
8- التغذية الراجعة: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية صنع السياسة العامة، والتي من خلالها يتعرف واضعو السياسة على نقاط القوة والضعف في السياسة وآثارها المتوقعة وغير المتوقعة. ويمكن معرفة هذه الأمور من خلال التقارير التي يقدمها المسؤولون عن التنفيذ، والشكاوى والعرائض التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكذلك من خلال رد فعل الجمهور على السياسة (الجنابي: 2007، 112-113).

ثانياً: مفهوم المنظمة

المنظمة: هي مجموعة من الأعمال أو الأنشطة المنظمة بطريقة مستقرة. ويعتبر ماكس فيبر أن المنظمة هي: مجموعة من الناس لها قواعد ولوائح داخلية يمكن تطبيقها بنجاح نسبي في مجال عمل محدود على أشخاص يعملون بطريقة يمكن تحديدها بمعايير معينة (هرمية وآخرون، 2005: 383-384).

المنظمة: أي منظمة تعمل في الإنتاج أو التبادل التجاري (مجمع اللغة العربية، د.ت: 16).

المنظمة: هي مجموعة من القواعد والقوانين الموضوعية لتلبية متطلبات المصلحة العامة كالقضاء أو القوات المسلحة أو البرلمان، والمنظمة: هي جمعية أو معهد أو شركة تنشأ لأغراض اجتماعية أو أخلاقية أو خيرية أو علمية أو اقتصادية (عطية، 1968: 1261).

ويعتبر آيزنشتاين المنظمة: كياناً ينظم غالبية نشاطات أعضائه في مجتمع أو جامعة معينة وفقاً لنموذج تنظيمي معين يرتبط ارتباطاً وثيقاً إما بالمشاكل أو الحاجات الأساسية لهذا المجتمع أو الجامعة، أو بأهدافه أو غاياته (هرمية وآخرون: 383-384).

ويعتبر ذلك التنظيم مصطلحاً يشير إلى أي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي موجود في مكان ما بكل مزاياه وعيوبه. ويشمل نطاق النظام، نظام الدولة، والحكام، وأساليب الوصول سواء كانت قانونية أو غير قانونية، وسلطات الحكام وسيطرتهم، والأحزاب السياسية القائمة إن وجدت، والوسائل المقبولة أو المرفوضة التي تمارس بها اللعبة السياسية (المؤسسة العربية للدراسات، 1990: 446/ 6).

ب- مفهوم المجتمع المستقل:

هناك تعريفات عديدة للمجتمع المستقل لكن أغلبها:

- مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتوافق والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، لتحقيق مصالح أعضائها. وتشمل المنظمات غير الحكومية الحرة الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية والنوادي والتعاونيات وأي منظمة غير حكومية أخرى غير عائلية أو مستمدة من الميراث بشكل عام.
- ويعرّف آخرون المجتمع غير الرسمي بأنه مجتمع ديمقراطي قائم على منظمات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي تعتبر مستقلة عن الحكومة، أي المنظمات غير الحكومية (مهدي ، العدد 3، ك1 / 2005: 181):

ويعرّف فرانك أدلوف المجتمع المدني بأنه مجال اجتماعي لمجموعات من الجمعيات والروابط والهيئات العامة التي تعتمد على الأنشطة التطوعية للمواطنين، وهي مستقلة عن أي منظمات حكومية، ولا تهدف إلى الربح، ويعتمد المجتمع المدني على مراعاة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وهي حرية الرأي وحرية الإعلام وحرية تكوين الجمعيات وتعرف بأنها تعتمد على الحماية التي توفرها الدولة (أدلوف، 2005: 10).

فمسألة السيطرة على الدولة موجودة لأن الدولة تستطيع السيطرة على المجتمع، بينما المجتمع المدني هو نتاج الحد من سلطة الدولة لأن الدولة تستطيع تجاوز صلاحياتها، ونتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة. وباختصار، فإن المجتمع المدني ليس نتاجاً لتدمير الدولة أو تراجعها وزعزعة استقرارها، بل هو نتاج تحديد العلاقة بين الاثنين (بشارة، 2000: 58).

إن تأسيس المجتمع المدني في تنظيم المجتمع بعيداً عن أي تطرف فكري أو أيديولوجي، ينظم المجتمع المدني في إطار قيم مثل العقلانية والموضوعية في المقام الأول، وبشكل أو بآخر، لنشر وترسيخ الحوار والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام الحقوق والحريات، والحاجة إلى وجود منظمات وظيفتها التعبير عن إرادة الشعب (سليم، 2006: 16).

والحاجة إلى منظمات وظيفتها التعبير عن إرادة الشعب. وهذا ما يخلق الحاجة إلى إنشاء منظمات وجمعيات للدفاع عن الحقوق ضد الحكام المستبدين ولإعادة التوازن الذي انهار بين الحرية والنظام، وتتمثل هذه المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات التي تتخذ الأشكال التالية في حالة دولة جامايكا، كان ذلك مستحيلاً في حالة الدولة الجامايكية. يستطيع المجتمع المدني الحد من استبداد الحكومة ومنع اعتداءات السلطة على الحقوق الفردية والجماعية (الجنابي: 69).

وهكذا، فقد تطور معنى المجتمع المدني من وسيلة تنظيم تهدف إلى الدفاع عن المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة للدفاع عن الحقوق والحريات في مواجهة الدولة (الجنابي: 69).

فالمجتمع المدني هو مجتمع ذو طابع وأهداف سياسية واجتماعية وثقافية وفكرية واجتماعية متنوعة، يتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق تشكيلات منظمة طوعية متنوعة، بعيدا عن هيمنة الدولة وملتزمًا بالنظام الدستوري والقانوني للبلاد. ومن ثم يقوم المجتمع المدني على عدة ركائز (العاني، 2005: 156):

- 1- التطوع في العمل المجتمعي في مجالات متنوعة الأهداف.
 - 2- النشاط الجماعي القائم على تعبئة الطاقات الفردية وتجميعها في مشروعات مختلفة.
 - 3- التنظيم والإدارة بأشكال بسيطة أو معقدة؛ تطوير وإدارة أنماط العمل المنظم القائم على الاستقلالية في العمل والأنشطة والتحركات بعيداً عن هيمنة الدولة.
 - 4- الالتزام والتقيد بالنظام القانوني المعمول به في الدولة.
 - 5- الحرية كحق إنساني وقانوني تقوم عليه بنية الحركات والتنظيمات الاجتماعية.
 - 6- تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال العمل الاجتماعي.
 - 7- قدرة الشعب على تطوير أنشطته الاجتماعية والاقتصادية الخاصة .
- ويتم تعريف المجتمع المدني على أساس أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على درجة التطور التي وصلت إليها مؤسسة أو منظمة (عباس، 2008: 80 - 81):

- 1- القدرة على التأقلم: وهي قدرة المنظمة على التكيف مع تطور البيئة التي تعمل فيها.
- 2- الاستقلالية: تتحدد درجة الاستقلالية بعدة معايير منها طبيعة نشأة المنظمة وبعدها عن تدخل النظام السياسي ودرجة تمتعها بالاستقلالية المالية وبعدها مصادر تمويلها عن منظمات النظام السياسي.
- 3- التعدد: عمودياً والتعددية على المستوى الأفقي، بمعنى تعدد الهيئات التنظيمية.
- 4- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المنظمة من شأنها أن تؤثر على ممارسة أنشطتها.

المبحث الثاني: وسائل تأثير القطاع الأهلي في عمل السياسة العامة

لا تعمل منظمات المجتمع المدني على إعلام وإبلاغ صانعي السياسات العامة بمطالبها فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق هذه المطالب. ومن ثم فهي تبحث عن طرق خاصة لإقناع أو

إجبار صانعي السياسات العامة بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والنظر والاستجابة، وفيما يلي أهم الطرق التي تمارس بها منظمات المجتمع المدني نشاطها في صنع السياسات العامة. في المطالب الأول: تعبئة الرأي العام والهيمنة على الأحزاب السياسية وإعلامها: الرأي العام هو خلاصة الرأي العام بين مجموعة من الناس حول قضية ما في مرحلة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي رأي الأغلبية، بل قد يكون في البداية رأي فرد أو بضعة أفراد، وذلك من خلال التفاعل بين الأفراد ويتطور هذا الرأي إلى رأي عام (الأسود، 1993: 79-85).

المطلب الأول: تعبئة الرأي العام والتأثير في الأحزاب السياسية وتوفير المعلومات

إن التصور النظري للعلاقة بين الموقف الشعبي والسياسة العامة هو أن ما يعتقده الجمهور هو ما تفعله الحكومة. وتتمثل العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة في أن الرأي العام يؤثر على السياسة العامة والعكس صحيح، ويتجلى تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين على الأقل (العزاوي: 56):

- أولاً، يمكن للرأي العام أن يضع حدوداً للقرارات الحكومية وصنع السياسات.
- وثانيهما، أن المسؤولين عادة ما يترددون في اتخاذ مواقف أو قرارات من المتوقع أن تواجه معارضة شعبية قوية.

1- تأثير الإعلام: تعمل منظمات المجتمع المدني على التأثير على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف والندوات والمؤتمرات. وتقوم هذه المنظمات بتطوير حملات إعلامية في شكل خطاب ودعاية مضادة للدفاع عن قضية معينة أو للفت انتباه الحكومة إلى مشكلة معينة تحتاج إلى حل، لإقناع الحكومة أو السياسة العامة بمعالجة المشكلة أو حلها (الجنابي: 115).

وقد أصبحت وسائل الإعلام شكلاً حديثاً من أشكال التعبير عن الرأي العام، خاصة في الديمقراطيات. وبما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الرأي العام، فإن الدول الكبرى تعتمد على وسائل الإعلام للتأثير على الجماهير ومحاولة توظيفها لصالح المجموعة الحاكمة (سراج، 2010: 41).

وتستخدم منظمات المجتمع المدني هذه الوسائل الإعلامية لمراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة. وذلك لأن الإعلام يلعب دوراً مهماً في فضح الأخطاء والانحرافات التي يرتكبها المسؤولون عن عملية صنع السياسات وتنفيذها (المنوفي، 1987: 243).

وقد استخدمت منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف في مراقبة منظمات الدولة وفضح الفساد في هذه المنظمات باستمرار، بما في ذلك منظمة الرئاسة نفسها

وعزل الرئيس ومحاكمته. وكان الرأي العام الهندي وراء هذا السقوط السياسي. فقد فرضت أحكاماً استثنائية وسجنت قادة المعارضة الذين لم يوافقوا على إجراءاتها وقراراتها. ولم يتسامح الرأي العام الهندي مع القيود التي فرضتها على الحرية العامة والصحافة (سراج: 237).

وهناك الكثير مما يشير إلى أن الرأي العام هو الذي يحدد الأهداف الأساسية للسياسة العامة في الدولة من خلال صياغة السياسة العامة وتحديد أهدافها وتوفير الشروط المسبقة لتحقيقها، ويمكنه اختيار المسؤولين المباشرين عن إدارة البلاد. وبما أنه لا توجد سلطة أعلى من السلطة، فالرأي العام هو وحده الذي يفرض على الحكام الالتزام بالقواعد المعمول بها ويعاقبهم تلقائياً على أي إساءة استخدام للسلطة.

كما يتمثل الرأي العام أيضاً في وسائل الإعلام والاتصالات المختلفة التي تمارس دورها في الكشف عن أوجه القصور في عمل الهيئات التشريعية والإدارية سواء التشريعية أو الإدارية من خلال الاستطلاعات والتعليقات الصحفية والتلفزيونية ونشر شكاوى المواطنين من سوء تصرفات المسؤولين، وكيف أن المصنوعة يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وقوي على كيفية صنعها (الأسود: 410-413).

وإن اتجاهات الرأي العام وتوقعاته تخلق الإطار العام الذي يعمل فيه صانعو السياسات. ومع ذلك، فإن هذا الإطار ليس هو السياسة نفسها، ولا هو بعيد عنها. فهو الذي يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وما يكتب له النجاح وما يوصف بالفشل، وهذا في حد ذاته دور مهم ومؤثر في صنع السياسة العامة (حمادة: 110).

وكما يتجلى تأثير الرأي العام أيضاً في مرحلة ما بعد عملية صنع السياسة، وذلك من خلال التعامل مع النتائج المترتبة على تحول السياسة العامة إلى واقع وتطبيقها. ويشكل خضوع الجمهور للسياسات الموضوعية وقبوله وتنفيذه لها بثقة عوامل حاسمة لاستقرارها ونجاحها، والعكس صحيح (العزاوي: 58).

ب- تأثير المنظمات على الأحزاب السياسية: يُعرّف الحزب السياسي بأن المنظمة تضم عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يؤيدون نفس الأيديولوجية السياسية وتعمل على تأمين التأثير على إدارة الأحزاب السياسية في الدولة (الألوسي، 2006: 56).

وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة أساسية في التأثير على قرارات السياسة العامة من خلال:

1- العمل كجسر بين الحكومة والمواطنين .

2- التقريب بين المصالح المتقاطعة وحل المشاكل والتناقضات الاجتماعية من خلال الاجتماعات والتباحث داخل البرلمان وخارجه .

3- الحد من مركزية السلطة وصنع القرار وضمان أن يقوم المواطنون بالتعبير عن تطلعاتهم وترشيد قرارات الحكومة .

4- مراقبة السلطات الإدارية .

5- حل المشاكل والمناقشات من خلال الاجتماعات والنقاشات داخل البرلمان وخارجه .

6- تمثيل مصالح الشعب والحكومة.

وبشكل عام فإن أهم خمس وظائف للأحزاب السياسية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة هي التعبئة الجماهيرية، والمشاركة السياسية، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية والاندماج الوطني (جاسم، 2010: 81).

وتساعد الأحزاب السياسية على رفع وتنمية الوعي السياسي للمواطنين وزيادة ثقتهم بأنفسهم وتنمية وعيهم الوطني (سراج: 225-230).

وإن منظمات المجتمع المدني تشترك مع الأحزاب السياسية في وظيفة تجميع المصالح، ويمكنها أن توفر أحد مصادر فعالية هذه الهياكل في التأثير على عملية صنع السياسات. ومن الأمثلة على ذلك العلاقة بين النقابات العمالية وحزب العمال البريطاني. فالأولى هي مصدر لأعضاء النقابات بالنسبة للآخر، والتي يتم تجنيد بعض القادة منها، كما أنها مصدر تمويل للأحزاب السياسية. أما في النظام السياسي الأمريكي فتأخذ طبيعة العلاقة شكلا مختلفا، حيث نضج استقلال الأحزاب، وأصبح اعتماد منظمات المجتمع المدني على الأحزاب السياسية اعتبارا تكتيكيا، والعكس صحيح (الجنابي: 118-119).

وفي جميع المجتمعات، تلعب الأحزاب السياسية دورين أساسيين: أولهما بلورة المصالح الاجتماعية، وثانيهما التعبير عن المطالب والاحتياجات وربطها ببدايل وبرامج السياسة العامة (اندرسون، 2010: 63).

ويمكن للأحزاب السياسية أن تضيي الطابع المنظم الفعال على المواطنة وتنظيم المشاركة العامة في القرارات السياسية (الصبيحي: 101-102).

وتعتمد تجميع الموارد وتوحيدها على عدد الأحزاب في الساحة السياسية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، يهيمن حزبان على الساحة الديمقراطية، ويحاول أحدهما اجتذاب أكبر عدد من الجمهور والطبقات وطبقات النفوذ. وفي الدول متعددة الأحزاب، كما هو الحال في فرنسا

ولبنان، لا تهتم الأحزاب إلا بمصالح ضيقة معينة ولا تبذل جهداً كبيراً لتجميع وتوحيد المصالح، بينما في دول الحزب الواحد، يتمثل دور الأحزاب في الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة (الجنابي: 122).

تتعامل منظمات المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية من أجل الاستفادة من إمكانات الضغط والتأثير والدعم والمراقبة التي يمكن أن تضيفها إلى قوتها وقدراتها. ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب السياسية تتخفz لتقديم مثل هذا الدعم من أجل الحصول على دعم منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال خلال الانتخابات العامة (سراج: 227 - 230).

ج. توفير المعلومات:

أضافت طبيعة المجتمعات الصناعية المتقدمة بعداً آخر لفهم الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني. فالثورة المعلوماتية، بتراكم المعلومات وتنوع محتواها، جعلت من دور منظمات المجتمع المدني أمراً حتمياً. ويمكن لهذه المنظمات أن تقدم المعلومات لصانعي السياسات لأنها تركز على قضايا محددة أو ترتبط بقطاعات معينة من المجتمع. ومن جهة ثانية، فإن ثورة الاتصالات التي سهلت ظهور المنظمات الأهلية سهلت ورسخت دور هذه المجموعات وتزايدت فرصها في التواصل مع صانعي السياسات والتعبير عن مطالبها من خلال مختلف الوسائل الحديثة، خاصة الإنترنت (الجنابي: 123).

وقد أصبحت المعلومات مورداً استراتيجياً وعنصراً أساسياً في الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلومات (عليوة، درويش: 301).

إن تقديم البيانات أو المعطيات للجهات المعنية، سواء كانت تتعلق بالمشكلة أو القضية المطروحة أو بعملية التنفيذ وآراء الأطراف المختلفة حولها، يُعد أمراً بالغ الأهمية. حيث تُشكل هذه المعلومات تغذية راجعة حيوية لعملية اتخاذ القرارات. وعندما تقدم الجهات المختلفة معلومات أو وجهات نظرها إلى لجنة وزارية أو تشريعية أو إلى إدارة حكومية، فإنها تُسهم في عملية اتخاذ القرار، حتى وإن لم تُؤخذ آراؤها في الاعتبار (المنوفي: 177-178).

المطلب الثاني: الدعم الانتخابي والإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات والطعون أمام القضاء والمحاكم

1- الدعم الانتخابي:

الاقتراع: هو الوسيلة التي تفوز بها الأحزاب السياسية بمقاعد في البرلمان وتمسك بزمام الحكم في المجتمع، من خلال الحصول على الإرضاء الشعبي للأحزاب السياسية، فإنها تظهر درجة التأييد الشعبي الذي تتمتع به هذه الأحزاب (سراج: 230).

وتستخدم منظمات المجتمع المدني هذه الوسيلة أحياناً، لا سيما أثناء الانتخابات، للفوز بمرشحين وهزيمة آخرين. وعندما ينص النظام الانتخابي في بلد ما على إجراء انتخابات أولية لاختيار المرشحين قبل الانتخابات العامة مثل: (الانتخابات الرئاسية في أمريكا)، تكثف منظمات المجتمع المدني دعمها الانتخابي خلال الفترة المكثفة للانتخابات الأولية بهدف توفير حرية الوصول إلى صانعي السياسات العامة في المستقبل (المنوفي: 178-179).

وهناك سبل أخرى تعتمد عليها منظمات في التواصل مع السلطات التشريعية، أهمها الحصول على عضو أو أكثر من أعضاء المجلس التشريعي، وبالتالي تمثيل هذه المنظمات بشكل مباشر. كما يمكن أن تشارك هذه المنظمات في لجان داخل المجلس التشريعي لتقديم المشورة من أجل إبعاد الحلول المتطرفة أو الثورات، أو للتفاوض أو المساومة أو التوفيق من أجل تحقيق التوازن أو، إذا اختلف التوازن، من أجل استعادة هذا التوازن. (سعيد: 94).

2- الإضرابات/الاحتجاجات/المظاهرات/الاعتصامات:

تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى هذه الأساليب للتعبير عن مطالبها، خاصة عندما نقشل الأساليب المذكورة أعلاه في تحقيق ذلك. وقد انتشرت هذه الأساليب في السنوات الأخيرة على نطاق واسع كوسيلة للتعبير عن مطالبها في معظم الدول (سعيد: 125).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني غالباً ما تأخذ الشكل السلبي متمثلاً في التأثير على عملية صنع السياسات العامة، أي اتخاذ وتنفيذ قرارات وسياسات معينة تتعارض مع مصالحها والمصلحة العامة. وتلجأ هذه المنظمات إلى التظاهر في الشوارع والبياديين، والاعتصامات السلمية في أماكن محددة، والإضرابات العمالية لفترة زمنية محددة أو إلى أجل غير مسمى حتى تتحقق مطالبها (الفتلاوي، 2011: 114).

وفي الأنظمة الاستبدادية، قد تأخذ الاعتصامات أيضاً شكل نوع من الاحتجاج الذي يعرقل خطابات القادة المستبدية أو قد يؤدي إلى تعنيف المحتجين أو سجنهم (سراج: 243).

ج- الاعتماد على القضاء والمحاكم:

ليست الهيئات المجتمعية هي الوحيدة التي يمكن للدولة أو غيرها من فئات المجتمع اللجوء إلى المحاكم المستقلة للدفاع عن حقوق وحريات أعضائها الذين تعرضوا للاعتداء والانتهاك. ومن الأمثلة على منظمات المجتمع المدني التي تلجأ إلى هذا الأسلوب منظمات (حقوق الإنسان وحماية المناخ من التلوث)، ترصد التجاوزات التي حدثت أو قد تحدث من قبل بعض منظمات الدولة، ثم تقيم الدعوى ضد هذه المنظمات في محاكم (الجنابي: 126).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني والوسائل التي تستخدمها للنفوذ على عملية صنع النهج العام. تمتلك منظمات المجتمع المدني وسائل للتغيير على صانعي السياسات العامة بشكل مباشر وغير مباشر. ويرجع ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم بإطلاع صانعي السياسات العامة على المشاكل والفوائد والأهداف المراد تحقيقها وتستخدمها لتقديم معلومات دقيقة عن المشاكل والفوائد المراد حلها. ومن خلال ما ناقشناه حتى الآن، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

1. مر المجتمع الأهلي بعدة مراحل. وذلك لأنه ليس له مضمون موحد، وقد اتخذ معاني واستعمالات جديدة ومختلفة في كل مرحلة على مر الزمان والمكان. فمفهوم المجتمع المدني هو ابن بيئته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية ويرتبط بتاريخ ظهوره، أي بالقضايا المثارة في فترة معينة.

2. تلعب منظمات القطاع الثالث دوراً مهماً في توفير الشروط اللازمة لتعزيز التطور الديمقراطي وتحقيق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، ومن خلال دورها ووظيفتها في المجتمع تصبح البنية التحتية للديمقراطية كنظام حي ولطريقة حكم المجتمع.

3. تعد منظمات المجتمع المدني عوامل الخطط العامة وعوامل التغيير الاجتماعي، وتلعب دوراً مهماً وفعالاً في عملية صنع السياسات العامة وإنجاحها في جميع مراحلها، وذلك من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على صانعي السياسات العامة ومنفذيها. وتستخدم منظمات المجتمع المدني هذه الأدوات لإعلام صانعيها بالمشكلة ومجموعة المنافع والأهداف المراد تحقيقها، وتوفير المعلومات الدقيقة حول هذه المشكلة المراد حلها، وتوفير البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في حال حدوث تغييرات في السياسة العامة المقترحة، ومراقبة تنفيذها لأنها ترصد الانحرافات والتجاوزات من قبل منفذيها.

4. تستخدم منظمات المجتمع المدني وسائل مثل القضاء المستقل والتظاهر والاحتجاج والأحزاب السياسية والاعتصامات للأثر السلبي على الاستراتيجيات الوطنية، أي منع تنفيذ أو تطبيق سياسات معينة تتعارض مع مصالحها أو المصلحة العامة.

5. يعتمد تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على مدى استقلالية هذه المنظمات وتنظيمها وتمويلها من قبل الدولة. فمن حيث الاستقلالية التنظيمية، لا ينبغي أن تتفرد الحكومة بسلطة حل أو إلغاء أو إنهاء الوجود القانوني أو المادي لهذه المنظمات، وإنما بقرار من مجلس إدارة المنظمة أو بحكم قضائي، وفيما يتعلق بالتمويل.

التوصيات:

- استمرار الباحثين في تطوير دراسات خاصة في السياسة العامة والتوصل إلى أهم النتائج ذات الفائدة، حيث تفيد في بناء مجتمع مثقف وراقي.
- توفير أهم الكتب الحديثة والدراسات التي تعتمد على نظريات مهمة في السياسة العامة.
- أن تكون مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنظمات مكتفية ذاتياً ولا تعتمد على الدعم الحكومي.
- توفير المعلومات الدقيقة حول السياسات، وتوفير البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في حال حدوث تغييرات في السياسة العامة المقترحة، ومراقبة تنفيذها من قبل المتجاوزين.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

- 1- عليوة - درويش، السيد، عبد الكريم (د.ت.): دراسات في السياسات العامة، جامعة حلوان.
- 2- أحمد، عطية (1968): قاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية.
- 3- مجمع اللغة العربية (د.ت.): المعجم الوجيز، بيروت: المركز العربي.
- 4- المؤسسة العربية للدراسات (1990): الموسوعة السياسية، ط3، دن.
- 5- اندرسون، جيمس (1999): صنع السياسة العامة، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة.
- 6- جاسم، خيرى (2010): قضايا سياسية، المجلد الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.
- 7- الألوسي، رعد (2006): التعددية السياسية في عالم الجنوب، ط1، عمان: دار مجد لاوي.
- 8- سراج، سعيد (1978): الرأي العام وأثره في النظم السياسية، الهيئة المصرية.
- 9- الأسود، صادق (1993): ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، بغداد: دار الحرية.

- 10- هرمية وآخرون، غي (2005): علم السياسة والمنظمات السياسية، تر: هيثم، ط1، المؤسسة الجامعية.
- 11- آدولوف، فرانك (2005): المجتمع المدني النظري والتطبيق السياسي، تر: سلام حيدر، القاهرة: المحروسة.
- 12- المنوفي، كمال (1987): أصول نظم السياسة المقارنة، ط1، الكويت: شركة الربيعان.
- 13- سعيد، محمد (د.ت.): قضايا علم السياسة العام، بيروت: دار الطليعة.
- 14- العزاوي، وصال (2001): السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ب- الدوريات:

- 1- حمادة، إبراهيم (1993): دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- العاني، حسين (2005): مستقبل المجتمع المدني في العراق، جامعة بغداد.
- 3- الفتلاوي، سهيل (2005): منظمات المجتمع المدني والدولية، مركز العراق للبحوث، العدد 3، ك1.
- 4- مهدي، عبير (2005): العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطي، مجلة دراسات عراقية، العدد 3، ك1.
- 5- بشارة، عزمي (2000): المجتمع المدني دراسة نقدية، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 6- عباس، نادية (2008): دراسة في المجتمع المدني، العدد 38، ك1. مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- 7- سليم، نبيل (2006): منظمات المجتمع المدني والسياسي، العددان 31/32. مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ج- الرسائل الجامعية:

- 1- الجنابي، أحمد (2007): منظمات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة، كلية العلوم السياسية.